

الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والاستجابة في ظل تعقد الظاهرة

Migration as a determinant of Mediterranean security: challenge and response in light of the complexity of the phenomenon



الدكتور/ سفيان طبوش^{2,1}

¹ جامعة تيزي وزو، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: soufyane.tabouche@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/28

تاريخ القبول للنشر: 2019/02/14

تاريخ الاستلام: 2018/09/29



الملخص:

يحدث المقياسان (الهجرة وتعداد السكان) ضغوطا على مسار العلاقات الأورومتوسطية، من بين هذه الضغوط تهديد التوازنات الجيوثقافية، وتدبير مشكلات الحركة السكانية حيث يمكن للمجال المتعلق بالهجرة الضغط أكثر في اتجاه إعادة تفسير تقاسم المجال عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر الهجرة محدد أساسي لتحقيق الأمن في منطقة المتوسط في ظل تعقد التهديدات الأمنية، ما يقودنا لطرح الأسئلة التالية: ماهي أسباب تفاقم ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط؟ وما هي أبعاد هذه الظاهرة؟ وما هي الحلول والسياسات المتبعة لمواجهة هذه الظاهرة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يتم تحليل الموضوع من خلال:

أولاً: جغرافيا سكانية لمنطقة المتوسط.

ثانياً: الهجرة وإعادة هندسة الجيو سكانية لمنطقة المتوسط.

ثالثاً: الاختلالات الهيكلية في جنوب المتوسط وتفاقم ظاهرة الهجرة

رابعاً: الهجرة تهديد أمني متعدد الأبعاد

خامساً: السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة في ظل تعقد التهديدات

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ العلاقات الأورو متوسطية؛ الأمن.

Abstract:

The two indicators of immigration and the number of population cause tensions on the processus of Euro_ Mediterranean relations, Among these tensions is the threat of geo_ cultural balances and the management of population mouvement. The dimension of immigration could paush more on the direction of re_ explaining the division terretory through the Mediteranean sea.

Where immigration is a key factor for establishing security within such security threats. In the light of all this the following question is raised: what are

the causes of immigration in the Mediterranean? What are the impacts? And the solutions and policies to apply to overcome the phenomenon?

To answer these questions the following plan is applied:

First, population geography of the Mediterranean,

Second: immigration and geopoulation reengeneering of the Mideterranean.

Three: structural disfuctions un the south of the Mideterranean and the widespread of immigration.

Four: immigration is a multi-security threat.

Five: The European policy for facing immigration within complicated threats .

key words: *immigration; Euro_ Mediterranean relations; security.*

مقدّمة:

يبدو البحر الأبيض المتوسط كأنه بحر غير مستقر أو بحر التحديات والتهديدات وهذا راجع لاعتبارات التفجر المجتمعة في هذه المنطقة: الانفجار الديمغرافي، الأصولية، اليمين المتطرف، الإرهاب، الهجرة، النزاع العربي الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه... وغيرها، حيث تعتبر منطقة حوض المتوسط تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب وجاءت نهاية الحرب الباردة لتكشف هذه الحقيقة بشكل واضح وهو ما لاحظه مجموعة من السوسيولوجيين (ادغار مورن، ريجي دوبراي....) حيث سجلوا أن المتوسط تحول الى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق، وفي ظل ظهور الإقليمية والإقليمية الجديدة والفكر التكاملي والتعاون نتيجة تعقد التهديدات، تسعى الشراكة الأورو متوسطية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال ترسيخ رؤية تفاعلية تسعى إلى مواجهة هذه التحديات في المنطقة باعتبار أن التهديدات الأمنية بوابة للتعاون.

فيحدث المقياسان (الهجرة وتعداد السكان) ضغوطا على مسار العلاقات الأورومتوسطية، من بين هذه الضغوط تهديد التوازنات الجيوثقافية، وتدبير مشكلات الحركة السكانية حيث يمكن للمجال المتعلق بالهجرة الضغط أكثر في اتجاه إعادة تفسير تقاسم المجال عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر الهجرة محدد أساسي لتحقيق الأمن في منطقة المتوسط في ظل تعقد التهديدات الأمنية، ما يقودنا لطرح الأسئلة التالية: ماهي أسباب تفاقم ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط؟ وما هي أبعاد هذه الظاهرة؟ وما هي الحلول والسياسات المتبعة لمواجهة هذه الظاهرة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يتم تحليل الموضوع من خلال:

أولاً: جغرافيا سكانية لمنطقة المتوسط.

ثانياً: الهجرة وإعادة هندسة الجيو سكانية لمنطقة المتوسط.

ثالثاً: الاختلالات الهيكلية في جنوب المتوسط وتفاقم ظاهرة الهجرة.

رابعاً: الهجرة تهديد أمني متعدد الأبعاد.

خامساً: السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة في ظل تعقد التهديدات.

أولاً

جغرافيا سكانية لمنطقة المتوسط

تقع التفاعلات السكانية في قلب الدينامية البشرية التي تساهم في تشكيل ضغط جيوثقافي وآخر جيواقتصادي وكلاهما يمسان بالاستقرار الاستراتيجي للخرائط السكانية، وذلك من خلال مقياس تطابق الجغرافيا والانتماء الحضاري للسكان (شمال مسيحي وجنوب وشرق مسلم)، ومقياس الجانب الديمغرافي المتعلق بالخصوبة خاصة في ظل عوامة السلوك بين المرأة المسلمة والأوروبية.

وقد ضمت أوروبا إليها في الأول من ماي 2004 عشرة أعضاء جدد فازداد عدد سكان الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% (من 378 مليون نسمة إلى 452 مليون نسمة)⁽¹⁾؛ حيث لم تعد أوروبا تؤمن تجدها السكاني وتعتبر اسبانيا أكثر من سواها بنسبة شيخوخة الأعلى في العالم، فالذين تزيد أعمارهم على الستين سوف يمثلون 34% من مجموع السكان في 2050، إن تأثير هذه التطورات في السكان النشطين حتى 2020 لن يكون قاسيا ولكن بعد ذلك سوف تشهد عملية تناقص منتظم للسكان (أنظر الجدول رقم 01).

أما في جنوب المتوسط فالتباطؤ في النمو الديمغرافي يبدو أكبر مما توقعه المختصون فهناك اتجاه نحو العائلة الصغيرة الحجم، وذلك لانتشار أنماط الحياة الغربية بفعل المحاكاة فالعدد الإجمالي في البلدان العربية كما عدد الذين يدخلون سوق العمل سوف يواصل الإزدياد على الأقل حتى 2020، لأن بنية الأعمار بقيت تتسم بالشبابية الواضحة فالأقل من 15 سنة مازالوا يمثلون 40% من السكان، ويطرح ذلك تحديا لزيادة فرص العمل بمعدل وسطي 4%⁽²⁾.

الجدول رقم 01: السكان: مؤشرات ديمغرافية

إجمالي عدد السكان	تعداد السكان المتوقع لسنة 2050	إجمالي معدل المواليد	إجمالي معدل الوفيات	معدل النمو السنوي للسكان	مؤشر الخصوبة لكل امرأة	عدد المهاجرين		معدل الصافي للمهاجرين	معدل الهجرة الصافي
						% من إجمالي عدد السكان	بالآلاف نسمة لكل ألف نسمة		
2010	2011	2009	2009	2010	2010	2010	2010	2010	2010
البرتغال	10.7	9.4	9	10	0.1	1.36	919	8.6	150
إسبانيا	46.1	51.3	8	8	0.4	1.41	6378	14.1	2250
فرنسا	62.8	72.4	9	9	0.5	1.97	6685	10.7	500
إيطاليا	60.6	59.1	10	10	0.5	1.38	4463	7.4	1999
مالطا	0.4	0.4	10	8	-0.1	1.33	15	3.8	5
سلوفاكيا	2.0	2.0	11	9	0.6	1.39	164	8.1	22
كرواتيا	4.4	3.9	10	12	-0.1	1.42	700	15.9	10
البوسنة والهرسك	3.8	3.0	9	10	-0.2	1.18	28	0.7	-10
صربيا	9.9	8.8	10	14	-0.4	1.62	525	5.3	0
الجيل الأسود	0.6	0.6	12	10	0.2	1.69	43	6.8	-3
مقدونيا	2.0	1.9	11	9	0.2	1.46	130	6.3	2
ألبانيا	3.2	3.0	13	6	0.4	1.60	89	2.8	-48
اليونان	11.4	11.6	11	10	0.3	1.46	1133	10.1	154
قطر	1.1	1.3	12	7	1.2	1.51	154	17.5	5
تركيا	72.8	91.6	18	5	1.3	2.15	1411	1.9	-9
سوريا	20.4	33.0	23	4	2.0	3.10	2206	9.8	-56
لبنان	4.2	4.7	16	7	0.7	1.86	758	17.8	-13
الأردن	6.2	9.9	26	4	2.2	3.27	2973	45.9	203
إسرائيل	7.4	12.0	22	5	1.8	2.91	2941	40.4	274
فلسطين	4.0	9.7	33	4.65	1924	44	-90
مصر	81.1	123.5	25	5	1.7	2.85	245	0.3	-347
لبنان	6.4	8.8	23	4	1.5	2.72	682	10.4	-20
تونس	10.5	12.7	18	6	1.0	2.04	34	0.3	-20
الجزائر	35.5	46.5	20	5	1.5	2.38	242	0.7	-140
المغرب	32.0	39.2	20	6	1.0	2.38	49	0.2	-675

إعداد خاص: المصدر: أ. المعدل السنوي الصافي للهجرة: المعدل السنوي للمهاجرين الوافدين ناقص المعدل السنوي للمهاجرين المغادرين. ب. المعدل الصافي للمهاجرين على معدل سكان البلد المستقبل في تلك الفترة. (..) معطيات غير متوفرة.

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع،

2014، ص 391.

ثانياً

الهجرة وإعادة هندسة الجيو سكانية لمنطقة المتوسط

يحدث المقياسان (الهجرة وتعداد السكان) ضغوطاً على مسار العلاقات الأورومتوسطية، من بين هذه الضغوط تهديد التوازنات الجيوثقافية، وتدبير مشكلات الحركة السكانية حيث يمكن للمجال المتعلق بالهجرة الضغط أكثر في اتجاه إعادة تفسير تقاسم المجال عبر البحر الأبيض المتوسط، تثير في هذا الصدد الجاليات المسلمة الحساسية الأقدرة على الضغط نحو تعديل هذه الحدود لتميز الجاليات المسلمة بكثافتها.

تنتج عن الهجرة إعادة تشكيل وجه الجغرافيا السكانية وتتحول إلى تهديد للتوازن أو للحدود الجيوسكانية من منظور استراتيجي، فارتبطت الهجرة المتوسطية نحو أوروبا في بدايتها باستقطاب اليد العاملة، ثم تحولت إلى التركيز نحو إستقطاب الكفاءات وهجرتها.

الجدول رقم 02: عدد مهاجري الدول المتوسطية الشريكة في الاتحاد الأوروبي، حسب الجنسيات

بلد	عدد		إسرائيل	فلسطين	لبنان	الأردن	سوريا	مصر	تونس	المغرب	الجزائر	بلجيكا (2008)*
	الأوروبيين	الإجمالي										
بلغاريا (2009)*	137839	2218	70	3	344	112	615	40	23	26	40	
جمهورية التشيك (2010)*	39954	945	945	114	281	195	486	451	550	202	606	
الدنمارك (2010)*	28972	616	616	-	1567	750	901	577	454	2783	303	
ألمانيا (2010)*	1762822	11046	11046	-	39879	8298	31583	12885	24280	69034	14111	
أستونيا (2000)	6	16	16	1	1	1	1	1	1	1	1	
أيرلندا (2010)*	311	124	124	54	59	96	65	385	57	150	397	
اليونان (2006)	947	169	169	217	754	491	5747	9461	271	550	188	
إسبانيا (2010)*	2590	1897	1897	-	1364	1098	2425	3086	1946	740819	57667	
فرنسا (2007)	266927	25177	25177	-	25177	-	-	14932	225618	685567	682931	
إيطاليا (2010)*	17651	2479	2479	494	3860	2638	3880	82064	103678	431529	25449	
قبرص (2001)	35	93	93	96	869	205	1436	705	13	11	6	
لاتفيا (2010)*	87	318	318	-	34	8	20	25	2	12	9	
ليتوانيا (2008)*	139	373	373	-	137	12	13	22	7	3	11	
لوكسمبرج (2006)	292	58	58	46	3	4	33	213	430	224	224	
المجر (2010)*	1701	1257	1257	98	137	284	816	507	120	93	243	
مالطا (2008)*	197	8	8	21	7	60	25	130	50	53	16	
هولندا (2010)*	90837	1474	1474	-	372	212	573	2575	1165	66568	797	
النمسا (2009)*	110678	1421	1421	-	563	334	1209	5058	1515	911	643	
بولندا (2010)*	363	53	53	3	131	150	277	109	71	83	241	
البرتغال (2010)*	329	66	66	23	46	33	25	398	141	1934	236	
رومانيا (2009)*	2250	730	730	12	709	581	1284	3	1	1	2	
سلوفينيا (2010)*	78	21	21	2	3	16	10	34	23	5	8	
سلوفاكيا (2010)*	350	182	182	48	85	39	79	119	73	26	52	
فنلندا (2010)*	3809	376	376	18	128	138	156	402	361	850	321	
السويد (2010)*	10840	520	520	-	2543	1458	3422	1175	1179	1981	730	
المملكة المتحدة (2005)*	36093	4912	4912	-	7834	-	-	3514	1054	5797	7482	
المجموع	5971098	2380095	30530	1470	88528	17478	56660	139696	366456	2089286	800899	

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 384.

بالنسبة للأوروبيين الذين هم جزء من منظومة الحلف الأطلسي فإن مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي والتي يكاد يجمع الأوروبيون على أنها قادمة من جنوبي وشرق المتوسط لعل أهمها:

1- الانفجار السكاني حيث يسبق النمو الديمغرافي دائما التنمية: إن النمو الديمغرافي في الدول الواقعة جنوب المتوسط يعتبر من التهديدات لتسارعه عن التنمية، حيث كل المؤشرات تدل على النمو السكاني المتسارع حيث يقدر عدد السكان في 2025م ب 335,1 مليون نسمة مقابل 220,8 مليون نسمة في عام 1995، بينما تراجع الزيادة السكانية لدول شمال الحوض ب 4,4 مليون نسمة في نفس الفترة⁽³⁾، حيث تترتب عن الظاهرة الديمغرافية نتيجتان لهما انعكاس مباشر على الضفتين:

- عدم التوازن بين زيادة عدد السكان (خاصة الشباب) وأزمة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تسود أكثر من 50% شباب أقل من 20 سنة، وزيادة 70 مليون نسمة بين 1995 و2008 من 190 مليون نسمة إلى 250 مليون نسمة (62% مصر وتركيا)؛ أما شمال المتوسط يتوقع أن أوروبا وانطلاقا من حالة الشيخوخة يجب أن تستقبل في التقدير الأدنى 47,5 مليون مهاجر حتى عام 2050 والأعلى 159 مليون حتى تتمكن من الحفاظ على توازن فحواه 4 إلى 5 نشيطين مقابل متقاعد واحد⁽⁴⁾، وإنطلاقا من هذا التشخيص فهل تلجأ أوروبا إلى الهجرة الخارجية بصورة مكثفة من أجل تعويض تزايد السكان غير النشطين، حيث يجعل الواقع " الهجرة صفر" خيار سياسي لم يسبق أن وضع في مجال التطبيق ويستحيل أن يوضع، فصحيح أن ضراوة الضغط القانوني أمكن أن يوحى أنها تضبط الأمور لكن معاينة الواقع يخالف ذلك.

- ظاهرة الهجرة نحو الشمال بحثا عن الرفاهية.

2- ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل آفاق الاستثمار والتنمية.

3- ارتفاع مستويات التسليح في دول العالم الثالث.

4- اللااستقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الأسباب.

ثالثاً

الاختلالات الهيكلية في جنوب المتوسط وتفاقم ظاهرة الهجرة

في ظل هذا الوضع تطرح العديد من الأسئلة فهل ستمكن المجتمعات الأوروبية من إيجاد عازل يحميها من الضغوطات السكانية، وهل أنها قادرة على مواجهة الميول السياسية المتفتتة والعدوانية المتعاضمة ضد الشعوب المجاورة؟ وهل لأوروبا الأوثق إرتباطا بالمناطق المضطربة والأشد إنقاسا أمل بالسلامة المطلقة؟ حيث يبقى من الصعب الحكم بهذا الشأن، فإذا أرادت أوروبا استعادة ما كان لها من وزن عالمي لا بد لها من تلافي الحروب بين الدول المنتمية إليها والتنسيق بين ممارساتها الاقتصادية وتطوير سياسات جمعوية مشتركة خاصة في المجال العسكري والديبلوماسي⁽⁵⁾؛ فجنوب المتوسط يعاني من ظاهرة استمرار الصراعات وغياب دور الدول القوية، واستمرارا تسليح هذه الدول وبعض الجماعات وفشل الديمقراطية وما نتج عن ذلك من فقر وهجرة ولجوء وتجارة المخدرات والعنف والتطرف، ويعتبر روبرتو

موريتان أن استمرار اهتمام دول الجنوب بالتسليح لا يرتبط بحاجة هذه الدول إلى مواجهة التحديات الخارجية، وإنما قد يكون الدافع الأساسي للحصول على مثل هذه الأسلحة ذات المصادر الغربية هو مواجهة بعض المشاكل الداخلية⁽⁶⁾، ففشل الديمقراطية في الجنوب شكل مصدرا للتهديد من خلال مواجهة أنظمة الحكم لشعوبها التي نتج عنها اللااستقرار اجتماعي وسياسي في العديد من الدول (ليبيا، سوريا...)، بالإضافة إلى بعض الدول المرشحة لذلك إذا لم يتم تدارك الوضع بعملية إصلاح شاملة تمس كل القطاعات؛ فلا يوجد أي سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنه سيحدث تغيير جوهري لتخطي المشاكل التي تواجهها الدول النامية باهتمام جدي من دول الشمال بل وضع الدول النامية قد يتجه إلى التدهور في ظل انخفاض أسعار السلع الأولية ووجود خلافات هائلة بين مصالح هذه الدول⁽⁷⁾.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها منبع للتهديدات، فهي تجمع بين: المهاجرين، والمتشردين، والجريمة المنظمة، وبالتالي تكون الهجرة غير الشرعية جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد، وأطلق عليها بمصطلح A Catchword والتي يعنى بها العدو الداخل⁽⁸⁾.

حيث لخص العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوني إشكالية الهجرة بقوله: إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات⁽⁹⁾.

إن دراسة الهجرة غير شرعية في منطقة الحوض الابيض المتوسط، يتم من خلال وجهتين الأولى تقتصر على حركة تنقل الأشخاص داخليا على طول الحدود الدول، والثانية نحو أوروبا نظرا لقرها الجغرافي، لطالما كانت الوجهة المفضلة للمهاجرين الأفارقة دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد فترة التسعينيات، إذ تحولت منطقة الساحل الإفريقي إلى منطقة تحتضن مختلف التهديدات، فزيادة تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية، واستمرار الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، دفع بالأفارقة من مغادرة أوطانهم متجهين إلى أوروبا للاستقرار واتخاذ من دول مغاربة منها الجزائر وليبيا منطقة العبور. ويصنف الباحثون مختصون في مجال النازحين واللاجئين إفريقيا إلى دول مستضيفة للاجئين نقصد بها الدول المغرب العربي وأخرى مصدرة، أي متسببة في لجوئهم، حد سيراليون بـ 450.000 لاجئ، أما الصومال بـ 9000، والسودان 374000⁽¹⁰⁾.

لم تحقق دول جنوب المتوسط توازنها الاقتصادية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يريد بناء فضاء أورو متوسطي حيث لا تكون مجموعة الدول في الجنوب في حالة حرب فيما بينها، حيث تتحول دول الضفة الجنوبية في ظل هذا المشروع إلى مجرد مصدر للموارد الأولية وسوق لترويج المنتجات الأوروبية، ما يؤدي في ظل ضعف المنافسة في جنوب المتوسط إلى القضاء على المنتجات المحلية والاقتصاد المحلي الذي ينعكس بالضرورة على ارتفاع معدلات اللااستقرار السياسي لفشل المشاريع التنموية.

فالالاتحاد الاوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين⁽¹¹⁾ يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

تظل مسألة الهجرة مركزية في الأورو متوسط يعود ذلك لدافعين على الأقل حسب بيير بيكوش، الأول اقتصادي فالمقاولات في المنطقة هي بحاجة لتنقل شركائها بسهولة كما أن غياب نظام إنتاجي عبر متوسطي هو أكبر ضعف للإقليم الأورو متوسطي، أما الدافع الثاني هو سياسي ويتعلق بصعوبة تطوير التعاون من جهة والحد من حرية حركة الأشخاص من جهة ثانية⁽¹²⁾؛ فهذا الموضوع جوهرى بالنسبة لدول الجنوب حيث يجب أن تفهم دول الشمال أن هذه الدول تنظر بعدم الرضا إلى العراقيل أمام الانتقال باتجاه أوروبا بينما السياسات الجديدة للهجرة المنتقاة تحرم هذه البلدان من نخبها، حيث كيف نتكلم عن اتحاد لشعوب تفرض عليها أن تبقى حيث هي؟ هذه الشعوب بحاجة إلى الحركية التي دونها يبقى الاندماج الإقليمي سرايا.

رابعاً

الهجرة تهديد أمني متعدد الأبعاد

فمخاطر انتقال هذه العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة (القرب الجغرافي وعمق العلاقات بين بلدان المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد تجعل استقرار تلك البلدان أمراً حيويًا للمجموعة)، وهو ما يعني أن تزايد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين أوروبا وهذه البلدان سوف يكون أمراً يصعب تحمل نتائجه، ومن منظور أوسع تشكل تلك الاختلالات تهديداً لأمن أوروبا بمفهومه الواسع.

تشهد منطقة المتوسط حركية مستمرة وتبادلية، ففي كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا يعيش حوالي 6 مليون من جنوب غرب المتوسط، والسكان المسنين في الشمال الأوروبي يشكلون نسبة تقترب من 65% من إجمالي السكان، بينما في شمال إفريقيا 35% إلى 50% شباب⁽¹³⁾؛ هذه الصورة التي لها بعد آخر عند الأوروبيين فهم يرون أنهم أمام سكان من الشباب ليس أمامهم سوى القليل من الأفاق والآمال مع تعليم دراسي عاجز، ومستويات منخفضة من التنمية البشرية 6% بتونس، 0,528% بالجزائر و0,433% بالمغرب⁽¹⁴⁾، وهي تتقدم بكثير عن الدول الإفريقية وتتطلع للشمال حيث الدخل الفردي السنوي يساوي عشرة أضعاف ما هو عليه بدول المغرب العربي، فاندحام التوازن بين السكان يشكل بؤرة المشكلة في منطقة المتوسط.

إن حوالي 20% إلى 25% من المهاجرين الوافدين من تونس والمغرب والجزائر يتمتعون بمؤهلات جامعية عالية، ففي الوقت الذي تشتكي فيه أوروبا من الهجرة غير الشرعية في نفس الوقت تمارس سياسات الاستقطاب لحاملي المؤهلات العليا⁽¹⁵⁾؛ فقضية الهجرة إلى أوروبا قدمت بأنها قضية أوروبية وطنية وأمنية ضارة لها، أما الطرف الجنوبي لمنطقة جنوب غرب المتوسط فهو المسئول، غير أن هذه الدول هي المتضرر الأساسي من مسألة الهجرة لكونها منطقة عبور ومنطقة استيطان ولها انعكاسات اقتصادية وأمنية وديمقراطية، وهذا يُعرف الطرف الشمالي المشاكل والقضايا ويطالب الحلول برؤيته من دول الجنوب، وتحملها كل التبعات لهذه القضية، والتي يصنفها الجانب الأوروبي بأنها مصدر "الإرهاب" وعدم الاستقرار⁽¹⁶⁾.

والملاحظ اليوم أن الحركة البشرية تميزت بسلسلة من التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية، والتي تفاعلت فيما بينها لتشكيل الهاجس الأمني الأوربي الجديد، وتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات، يمكن دراستها من خلال التصور البسيكو- ثقافي والتصور السوسيو-اقتصادي؛ فالتصور البسيكو- ثقافي يظهر أن الاتحاد الأوربي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط ، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب ودعّمته وسائل الاعلام، ففي أحد اعداد صحيفة "Le Figaro" الفرنسية ظهر مقال بعنوان: " هل سنكون فرنسيين في عام 2025 serons-nous français en 2025 " عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب⁽¹⁷⁾ كما أن أحداث الضواحي في أهم العواصم الأوروبية (باريس، برلين.....) زادت من الاحساس بخطر ما اسموه الغزو "l'envahissement" أو عودة البرابرة "le retour des barbares"⁽¹⁸⁾ فالأوربيون يرون أن المغاربة غير أوربيون وبالتالي غير قابلين للاندماج (لديهم طريقة غريبة في الأكل، في اللباس، في معاملة النساء) غير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية) بالنسبة للعامل الديمغرافي (ينجبون الكثير من الأولاد) ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية.

خامساً

السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة في ظل تعقد التهديدات

فغالبية المشروعات والمبادرات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة تركزت على الجوانب الأمنية كإنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على شواطئ دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وغير ذلك من البرامج المالية والتقنية لهذه الدول لحراسة الحدود البرية والبحرية والجوية؛ حيث سارت السياسات باتجاه تقييدي بإغلاق الحدود، وتحفيزي من خلال المساعدات من أجل العودة، وإيجابي بإجراءات دمج المهاجرين المقيمين وبخاصة فيما يتعلق بجمع شمل العائلات، كما تم إنشاء فرق تدخل حدودية سريعة سميت Rapid Border Interventions Teams RABIT من أجل مكافحة عبور الحدود غير الشرعي⁽¹⁹⁾؛ إلا أن إشكالية الهجرة لن تجد حلاً جذرياً بسياسة القبضة الحديدية وإغلاق الحدود والمطاردة البرية والبحرية⁽²⁰⁾، وإنما بتضافر الجهود بين دول الإقليم لجعلها إثراء متبادل ورافد للوفاق والتعايش بين الثقافات.

وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوربا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوربا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف؛ فالتأشيرة تسمح بعبور الحدود

الخارجية فقط ولكن ماذا عن الحدود الداخلية المتمثلة في المواطنة، صحيح أن التمييز كان حاضرا على الدوام ولكنه تضاعف خلال السنوات الأخيرة، لقد تفاقم هذا التمييز كحصيلة للتمايز الإثني والعداء الإثني، يتمثل التمايز الإثني للتعارض بين نحن وهم حيث يعتبر ما يقارب 40% من البريطانيين و20% من الفرنسيين أن الوجود الإسلامي يشكل تهديدا أمنيا حسب الاستطلاع الذي نشرته فايننشال تايمز 9 أغسطس 2007⁽²¹⁾، وهكذا يتم تعيين الحدود الداخلية بأنها غير قابلة للتجاوز لأسباب ثقافية، فالمشكلة التي تطرحها الهجرة ليس الجغرافيا المادية وإنما الجغرافيا الذهنية أي نحن والأخرين التي تتجلى في الطبيعة الثقافية.

أما التصور السوسيو اقتصادي فيقوم بتفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ (bidonvilles) مما يخلق مشكل الاندماج من جهة، ومن جهة أخرى فإن المهاجرين بسبب خصائصهم البشرية الديمغرافية يساهمون في زيادة البطالة في المجتمع الأوروبي لأن اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل.

وتشكل المخدرات وتجارتها أحد أكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطة، تزداد خطورة هذه الآفة مع الهجرة غير الشرعية فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب مهوور بالضفة الشمالية ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية، وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر اللأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط، وعليه سعى الاتحاد الأوروبي لمواجهة بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقيدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية.

أما الجريمة المنظمة أصبحت هذه البلدان مسرحا كبيرا لتلقي فيه الكثير من العصابات الإجرامية لتبادل فيه الخبرات فيما بينها في مجال الجريمة المنظمة، وبالتحديد في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة إضافة إلى إنتشار ظاهرة التسول، وما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال والإعتداء على ممتلكات الغير التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع⁽²²⁾.

إذ تعتبر الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطة الأوروبية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي، لذا فالذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب، وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الأسباني الفانسوريبيرا " Alfons Ribera"، بقوله: "إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"⁽²³⁾، وهو ما يذهب إليه الخبير الإسباني " خوان أنطونيو ساكولوجا " حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة ويستشهد بقول وزير الخارجية

الفرنسي الذي يقول فيه: "إذا لم يساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"⁽²⁴⁾، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوربي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"، وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط، فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك والوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية، وهنا نشير إلى التصريح الشهير للرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1974، حيث قال "لن تستطيع أي قنبلة نووية أن توقف زحف الملايير من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال".

فهذا النمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة وهما معا يسيان نحو التفاقم، إذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة إقفال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال، وعدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات اجتماعية في التقاليد والعادات مع الدول المستوعبة يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي وتقوي التيارات المتطرفة، فالمشكلة في منطقة المتوسط هي استمرار بؤر التوتر مما يؤثر على المناخ الأمني إقليميا، ومن بين هذه البؤر الصراع العربي الاسرائيلي، أزمة قبرص، الصراع التركي - اليوناني على بحر إيجه (تسلح تركيا يحكمه النزاع مع اليونان أكثر من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط)، والخلاف الاسباني البريطاني حول جبل طارق، النزاع المغربي الاسباني حول سبتة وميلية وجزر قبالة الشاطئ المغربي⁽²⁵⁾ والتحولت السياسية في المنطقة العربية بعد 2011 التي كان لها الأثر الكبير على زيادة معدلات الهجرة واللجوء إلى شمال المتوسط نتيجة الفوضى واللاإستقرار الذي نتج عن هذه التحولات.

وبالرغم من أهميته إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاختراق نتيجة عدة عوامل منها الانفجار السكاني والأصولية والإرهاب والهجرة غير الشرعية والنزاع الفلسطيني الاسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية والتوترات الاقتصادية، إن مثل هذا القدر من عوامل عدم الاستقرار في بحر شبه مقفل لا يمكنه إلا أن يغذي الخوف والقلق على ضفتيه، خاصة وأنه يشكل إحدى المساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا⁽²⁶⁾.

الخاتمة:

يعتبر وعي الدول المشاركة في منطقة المتوسط بخطورة المرحلة التاريخية التي تمر بها المنطقة حيث تستلزم شراكة متعددة الجوانب لمواجهة ظاهرة الهجرة التي تعقدت مع تعقد التهديدات في منطقة المتوسط، وذلك أن مفهوم الأمن أضحي مفهوما شاملا لكل الجوانب الذي يحول دون القدرة على مواجهة ظاهرة الهجرة بالسياسة الأمنية، وإنما سياسة تعكس الارتباط الموجود بين الأمن والسياسة والاقتصاد والظروف الاجتماعية والحضارية، لذا وجب ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية واحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية ومتعددة الأطراف حيث يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به، من خلال برنامج عمل يتمثل في المشاركة الاقتصادية والمالية التي تسعى إلى بناء منطقة ازدهار متقاسمة، والمشاركة

السياسية والأمنية التي تسعى إلى تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار في المنطقة، والمشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الحضارات والمبادلات بين المجتمعات.

فارتفاع عدد اللاجئين في الدول الإقليمية خاصة ليبيا، تونس، الجزائر، يعتبر بمثابة تهديد لأمن واستقرار، ولاسيما فيما يتعلق بالأمن وصحة المواطنين لهذه الدول المستضيفة، برغم من أن الحكومات المغربية ظلت متحكمة في الهجرة غير الشرعية حتى وحتى مطلع عام 2011، حيث شكّلت ورقة ضغط من قبلهم لابتزاز الدول الاتحاد الأوروبي التي استجابت لمطالب الدول المغربية عبر توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المبرمة بين بعض دول الاتحاد الأوروبي وهذه الدول، أو من خلال تنسيقات أمنية؛ الأمر الذي جعل أعداد المهاجرين غير الشرعيين تتناقص بشكل كبير، إلا أن التغيرات التي شهدتها المنطقة المغربية خاصة بعد السقوط نظام القذافي أثربشكل مباشر على الأمن المنطقة المغربية والاتحاد الأوروبي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد اللاجئين من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية، مما يتوجب على هذه الدول المعنية بوضع سياسات وآليات قانونية في تعامل مع اللاجئين وتكثيف الجهود والتعاون بين الدول المستضيفة من أجل مشاريع التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الهوامش:

- (1) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995. 2008، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 145.
- (2) المرجع نفسه، ص ص 126- 127.
- (3) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013، ص 88.
- (4) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، مرجع سابق، ص 130.
- (5) بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين الرابعون والخاسرون، تر: نظير جامل، ج 2، بيروت: دار الأزمنة للحديث، 1998، ص 120.
- (6) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 57.
- (7) المرجع نفسه، ص 68.
- (8) العاقل رقية، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغربية"، المجلة الجزائرية للدراسة السياسية، العدد 4، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2015، ص 60.
- (9) الأخضر عمر الدهيبي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة لندوة علمية حول الهجرة غير المشروعة، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 2.
- (10) أحمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 67.
- (11) Bichara Khader, Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, L'harmattan, France, 1997, p 78 .
- (12) كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 232.
- (13) ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط. دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 41.
- (14) تقرير البك الدولي، سكان العالم 2025، 2010.
- (15) ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 84.
- (16) المرجع نفسه، ص 89.
- (17) وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، السياسة الدولية، أبريل 1996، العدد 124، السنة 32، ص 114.

(18) المرجع نفسه، ص114.

(19) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، مرجع سابق، ص100.

(20) ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص ص 101.100.

(21) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، مرجع سابق، ص108.

(22) ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، 106.

(23). Bichara khader,op cit,p8.

(24) وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق، ص 116

(25) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر

والتوزيع، 2005، ص 45.

(26) معي الدين إسماعيل الديبي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،

2014، ص152.